السياسات الصناعة ودورها في التنويع الاقتصادي

أ. بن عزرين عزالدين، جامعة محمد خيضر بسكرة

ملخص:

نهدف من خلال الدراسة إلى مواجهة رهان عدم الاعتماد كلية على عائدات البترول، وتحقيق الاكتفاء الذاتي بعيدا عن الواردات الأجنبية مما يزيد معدلات النمو، وأن الصناعة هي الجهاز الوحيد القادر على تخطي عراقيل المنظمات التي تعمل تحت مظلة العولمة بما يخدم مصالح الدول الغربية.

ومن هنا انبثقت فكرة الدراسة الحالية وغدت الحاجة إلى البحث عن دور السياسات الصناعية في تنويع القطاع الصناعي الجزائري في ظل الاندماج في الاقتصاد العالمي.

الكلمات المفتاحية: السياسات الصناعية، القطاع الصناعي الجزائري، النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

Le résumé

L'objectif de cette étude est de ne pas dépendre entièrement sur les recettes pétrolières et d'atteindre l'autosuffisance par rapport aux importations étrangères pour accroître les taux de croissance et que l'industrie soit le seul mécanisme capable de surmonter les obstacles des organisations occidentales.

D'où l'idée de la présente étude et la nécessité à une recherche du rôle des politiques industrielles dans la diversification du secteur industriel algérien dans le but de l'intégration dans l'économie mondiale.

Les mots-clés: Les Politiques Industrielles, Le secteur industriel algérien, le nouvel ordre économique mondial.

المقدمة:

تسعى الجزائر اليوم جاهدة للنهوض باقتصادها بناءا على تبني سياسات وبرامج صناعية تنبثق من استراتيجيات شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لأنها أدركت ومنذ زمن بعيد بالرغم من كونها بلدا غنيا بالثروات الطبيعية، إلا أن الاقتصاد القائم على المحروقات اقتصاد يرتبط بتقلبات الطلب في الأسواق الخارجية ومالها من انعكاسات خطيرة على الاقتصاد، و عليه من الضروري رسم سياسة صناعية واقتصادية واضحة و وضع وتطبيق استراتيجية جديدة لإنعاش الصناعة الوطنية، بهدف استمرار النمو و مشاريع البناء الاقتصادي لمواجهة المنافسة الحادة التي تواجه الاقتصاد الوطني،

" إن البحث عن استراتيجية للتنمية الصناعية ينبغي أن يبدأ بتقدير واع للموارد المتاحة وجوانب القصور فيها " [1]. لذا وجب اختيار الصناعات التي تقود إلى إنعاش النمو الصناعي والاقتصادي على حد سواء. وكما يرشدنا لينسل وساك أن "كل اقتصاد وطني هو عبارة عن مجموعة من الفروع والنشاطات غير المتجانسة. فليست هناك إمكانية لتنمية وتوفير كل هذه الفروع بنفس النسبة وفي نفس اللحظة " [2]، وهذا ما يساير اتجاه " نقاط النمو " أو " مرتكزات النمو " التي أشار إليها هيرشمان حينما أكد أن التطور الاقتصادي لا يظهر في كل القطر في وقت واحد وإنما يتركز النمو في مناطق أو مراكز معينة ثم يبدأ في الانتشار [3].

مشكلة البحث:

وفي ظل توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي والمفاوضات القائمة بغية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة (OMC) فإن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تواجه العديد من التحديات التي ينبغي مواجهتها، ونحن نرى في ظل العولمة المؤسسات الكبرى تميل إلى الاندماج والتكتل بغية السيطرة على الأسواق ورفع قدراتها التنافسية، في حين نجد المؤسسات الجزائرية تسير نحو التجزئة والانفصال عن بعضها بحجة ضخامة الهياكل وعدم القدرة على التسيير، ورغم كل ذلك ما زال القطاع الصناعي الجزائري يعيش حالة ركود وسوء استغلال للموارد المتاحة.

ومن هنا يمكن صياغة إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: **ماهي السياسات الصناعية المعتمدة من طرف الجزائر لتنويع اقتصادها في ظل التحديات المطروحة أمامها؟**

ويندرج ضمن هذا السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي سنحاول الإجابة عليها من خلال الدراسة الميدانية التي أجريناها حول السياسات الصناعية في الجزائر، والتي تتمثل في:

- ماهي الوسائل التي يجب توفيرها والإطار الذي يجب وضعه والإصلاحات التي يجب مباشرتها لإنجاح هذه المبادرة؟

فرضية الدراسة:

ومن أجل معالجة الإشكالية البحثية المذكورة سابقا يمكننا صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

- إن المشاكل الاقتصادية التي تواجه القطاع الصناعي الجزائري من قصور في دوره، وانخفاض في مستويات الإنتاجية والكفاءة لمعظم وحداته، وتأثره بالتغيرات الاقتصادية العالمية، تتطلب انتهاج وتفعيل سياسات صناعية تنبثق من استراتيجية صناعية شاملة من أجل تحقيق الإصلاح الاقتصادي الشامل.

أهداف الدراسة:

- التعريف بماهية السياسات الصناعية وأهم أدواتها.
- محاولة اكتشاف أهم العراقيل التي تعيق القطاع الصناعي الجزائري.

أهمية الدراسة:

نجد أن قضية تنمية الصناعة الجزائرية وإعادة النظر في السياسات الصناعية السابقة والقيام بإجراءات تصحيح المسار الاقتصادي أصبح أمرا ملحا وضروريا ليستطيع الاقتصاد الجزائري التخفيف تدريجيا من المشاكل والمعيقات التي تعيق نمو القطاع الصناعي، والنهوض بمستوى التنمية الصناعية والاندماج في الاقتصاد العالمي.

1. تعريف السياسات الصناعية:

إيلي يشوعي: عرفها " أنها مجموعة إجراءات على المدى القصير منسقة وهادفة تصب كلها في مصلحة الصناعة"[4] وعلى الرغم من الحريات الاقتصادية وحرية عمل المؤسسات فإن كل سياسة اقتصادية صناعية تتضمن تدخلات مباشرة في شروط عمل الصناعات وفي استراتيجيات التصنيع.

نولاند و باك "Noland & pack ": يريان السياسات الصناعية بأنها "سياسة لتغيير الهيكل القطاعي للإنتاج نحو القطاعات التي توفر المزيد من فرص النمو المتسارع مما يتم إحداثه بواسطة عملية التحول الاقتصادي النموذجي بما يتلاءم مع نسبة الأفضلية الثابتة" أي أنها سياسة تعمد إلى القطاع المهم بالنسبة للدولة.

ويرى خليل حسين: أن السياسة الصناعية هي مجموعة إجراءات على المدى القصير منسقة وهادفة تصب كلها في مصلحة الصناعة، وعلى الرغم من الحريات الاقتصادية وحرية عمل المؤسسات، فإن كل سياسة اقتصادية صناعية تتضمن تدخلات مباشرة في شروط عمل الصناعات وفي استراتيجيات التصنيع، فالدول تتدخل أكثر فأكثر في الشأن الإنتاجي، إن كل سياسة صناعية تفرض اتخاذ قرارات وإجراءات واضحة وانتقائية تهدف إلى مساعدة المؤسسات الصناعية في مختلف أوجه نشاطها، وانتقائية السياسة الصناعية تعني عدم اتخاذ إجراءات تخص دائما كل الصناعات من دون تمييز، بل قرارات تخص قطاعات صناعية معينة وتعالج أوجها محددة في النشاط الصناعي[5].

2. أدوات السياسات الصناعية:

أ- سياسة الترخيص الصناعي[6]: تعتبر هذه السياسة من أهم وسائل التأثير على هيكل الصناعة وبالأخص ظروف الدخول إلى الصناعة ومن ثم مستوى التركز فيها.

ب- سياسة الحماية الجمركية: تشكل الحماية الجمركية للصناعات الوطنية إحدى الوسائل الرئيسية لتشجيع وتدعيم هذه الصناعات.

ج- سياسة القروض الصناعية: تدعم الدول صناعاتها المحلية من خلال تقديم قروض عن طريق مؤسساتها للمشاريع الصناعية حسب أهميتها وجدواها الاقتصادية وبدون فوائد.

د- سياسة المشتريات الحكومية: تهدف هذه السياسة إلى تفضيل المنتجات ذات المنشأ الوطني على غيرها من مثيلاتها الأجنبية.

هـ- الإعفاء من ضرائب الشركات: تقوم هذه السياسة على إعفاء الشركات المحلية من الضرائب المقررة حتى تحفز وتعزز من تنافسية منشآتها المحلية.

و- سياسة سعر الصرف: من خلال تخفيض سعر العملة الوطنية يمكن تشجيع الصادرات من الإنتاج المحلي وكذلك تخفيض الواردات من السلع الأجنبية المنافسة للسلع الوطنية.

ز- سياسات مكافحة الاحتكار: في الدول التي تتبع هذه السياسة تمنع الاتفاقيات العلنية والسرية الاحتكارية التواطئية بين كل أو بعض منتجي سلعة من أجل السيطرة على سوقها أو تحديد سعرها.

ح- **السياسات الحكومية تجاه الاندماج بين المنشآت**: تقوم كثير من الدول بمراقبة أو تنظيم عمليات الاندماج خوفا من تأثيرها السلبي على مستوى المنافسة في سوق الصناعة بتقوية الاتجاهات الاحتكارية.

ط- **سياسة الأسواق المفتوحة**: استعضت نظرية الأسواق المفتوحة بمفهوم التهديد بالدخول إلى الصناعة أو المنافسة الكامنة للوصول إلى القسط الأكبر من المزايا من دون الحاجة إلى التضحية بهيكل[7].

3. السياسات الصناعية والبرامج التنموية لتهيئة المناخ الاستثماري في إطار الشراكة الأورو-جزائرية:

بعد مفاوضات كثيفة تمكنت الجزائر من إمضاء بروتوكول الشراكة مع الاتحاد الاوروبي في 19 ديسمبر من سنة 2001 ودخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، قامت الجزائر بحزمة من السياسات والإصلاحات أهمها:

أ- الأمر 03/01 المؤرخ في اوت 2001 " المتعلق بتطوير الاستثمار" [8]

ب-المجلس الوطني للاستثمار (CNI) [9]: تم إنشاء هذا المجلس بموجب المادة 18 من الأمر رقم 01-03 يرأسه رئيس الحكومة، ومن مهام المجلس أنه يعمل على تشجيع تطوير الاستثمار وهذا طبقا لإجراءات المادة 19 من الأمر رقم 01-03.

ج- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): من مهام الوكالة في إطار الاستثمار وبالتعاون مع الإدارات والتنظيمات المعنية[10] (المادة 03).

4. برنامجي دعم الانعاش الاقتصادي والسياسات المرافقة لهما:

أ- **برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004**: إن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي بدأت الحكومة بتطبيقه في أفريل 2001 ويمتد على الفترة 2001-2004 مستخدمة عائدات البترول غير المتوقعة لتعزيز الطلب الإجمالي، وقد رصدت له أموال كبيرة قدرت بحوالي: 7 مليون دولار موزعة على الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة 2001-2004: (أشغال كبرى وهياكل قاعدية بمبلغ 210.5 مليار دج، تنمية محلية وبشرية بـ 219.3 مليار دج، دعم

قطاع الفلاحة والصيد البحري بـ 74.5 مليار دج ، دعم الإصلاحات الاقتصادية بمبلغ اجمالي قدره 46.58 مليار دج)[11].

- **السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004**: نوضح أهم السياسات المصاحبة للبرنامج في الجدول أدناه:

الجدول رقم (01): جدول السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الوحدة مليار دج

القطاعات / السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0,2	2,5	7,5	9,8	**20**
صندوق المساهمة والشراكة	5,5	7	5	5	**22,5**
تهيئة المناطق الصناعية	0,3	0,8	0,5	0,4	**2**
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0,3	1	0,7	/	**2**
نموذج التنبأ على المدى المتوسط والطويل	0,03	0,05		/	**0,08**
المجموع	**6,33**	**11,4**	**13,7**	**15,2**	**46,58**

Source : Bilan du programme de soutien de la relance économique, appui aux réformes,Septembre 2001 à Décembre 2003, P20.
http://www.cg.gov.dz/dossiers/plan_relance.htm.

يتبين لنا من الجدول أعلاه، أنه ومن أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج ثمة عدة تغيرات وجب التطرق إليها لجعل المحيط الاقتصادي يتلاءم مع الاقتصاد العالمي، قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أي تخصيص المزيد من الموارد المالية التي ترمي إلى تشجيع الاستثمار وتحسين عمل المؤسسة والإسراع في إجراءات الشراكة وتحرير إنتقال رؤوس الأموال، بالإضافة إلى التحضير للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي[12].

ب- البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009:

واعتزمت الحكومة أثناء هذه الفترة مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط، وعملت كذلك على مرافقة أداة الإنتاج الوطنية الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي، وفي ظل استمرارية مسار الإنعاش الاقتصادي الجاري تعتزم الحكومة

تكييف مقاربتها[13]، وفي هذا الإطارسنوضح بالجدول التالي المبالغ المخصصة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2005-2009 :

جدول رقم (02): توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 الوحدة مليار دج

القطاعات	المبلغ	النسبة%
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	**1.908,5**	**45.4**
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	**1.703,1**	**40,5**
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	**337,2**	**8**
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	**203,9**	**4.9**
برنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال	**50**	**1.2**
مجموع البرامج الخماسي 2005-2009	**4.202,7**	**100**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة 2005-2009، أفريل 2005، مجلس الأمة، ص 6، 7.

- **السياسات الاقتصادية المصاحبة للبرنامج:** رافق هذا البرنامج مجموعة من السياسات الاقتصادية يمكن إجمالها فيما يلي: (تحسين إطار الاستثمار، مكافحة الاقتصاد غير الرسمي، عصرنة المنظومة المالية).

5. توجهات السياسة الصناعية ضمن اتفاقية منظمة التجارة العالمية:

تتضمن هذه الاتفاقيات أهم القواعد الأساسية التي عالجت القضايا المتعلقة بالمنتجات الصناعية، سواءا من ناحية النفاذ إلى الأسواق أو من ناحية الحماية التي تقدم إلى الصناعات المحلية عن طريق الوقاية ومكافحة الإغراق أو من جانب تقديم الدعم والإجراءات التعويضية والتي تصنف ضمن اتفاقيات ذات التأثير المباشر، كما تتضمن الاتفاقيات ذات التأثير غير المباشر القواعد التي لها ارتباط بقواعد السلوك التجاري، والمتمثلة في الاتفاق بشأن إجراءات الاستثمار بالتجارة، والاتفاق بشأن الجوانب المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، إذ أن الجزائر سجلت تقدما ملموسا وتتطورا هائلا بشأن المفاوضات المتعددة الأطراف وكل ما يخص القوانين والتنظيمات، إذ تم إلغاء وتعديل ووضع العديد من القوانين حيز التنفيذ كما تمت إعادة النظر بشكل معمق في جميع القوانين والتنظيمات التي تأطر التجارة الدولية.

6. مساهمة السياسات الصناعية في تنويع القطاع الصناعي والعمالة الإجمالية:

بالرغم من أن القطاع الصناعي الجزائري يشتمل على قرابة 1303 مؤسسة عمومية اقتصادية إلا أنها لا تساهم بنسبة فعالة في امتصاص البطالة، كما أنه وبفعل تحرير التجارة الخارجية والاصلاحات الاقتصادية المطبقة على القطاع منذ مطلع التسعينات وكذا المنافسة الأجنبية التي أثرت على تطور الإنتاج والتشغيل في القطاع الصناعي الجزائري الذي أصبح يفقد باستمرار مناصب الشغل، عوض أن يعمل على خلقها للمساهمة في القضاء على البطالة، حيث كان القطاع يشغل في سنة 1998 نحو 216.761 عامل ليتضاءل هذا العدد إلى 142600 عامل سنة 2006، أي أنه فقد 74161 عامل.

وعليه فإن قدرة القطاع الصناعي و فروعه على خلق فرص عمل جديدة كانت محدودة جدا، بل أدت إلى نتائج و خيمة على عالم الشغل في الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة، والجدول التالي ستوضح مدى اسهام الفروع الصناعية خارج قطاع المحروقات في خلق فرص عمل جديدة خلال هذه المرحلة:

الجدول رقم(03): توزيع المشاريع المنجزة (2002-2010).

السنوات	عدد المشاريع	المبلغ بالمليار دج	مناصب الشغل المنجزة
استثمارات الشراكة	155	483	13161
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	205	222	26823
مجموع الاستثمارات الأجنبية	**360**	**706**	**39384**
الاستثمارات المحلية	24655	1243	186487
المجموع	**25 015**	**1 949**	**226 471**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

نلاحظ من الجدول رقم (03) أن عدد المشاريع المنجزة خلال الفترة 2002-2010 بلغ 25015 مشروع ، والتي توفر 226471 منصب شغل، وكان نصيب قطاع الصناعة منها 2622 مشروع بطاقة استيعاب تبلغ 81894 عامل، وهي تمثل نسبة 36.16% من إجمالي العمالة للمشاريع القائمة، أما مساهمة الاستثمارات الأجنبية فبلغت 360 مشروع بـ: 39384عامل إذ استحوذت الصناعات الحديدية، الميكانيكية، المعدنية والكهربائية على نصيب الأسد منها بـ:

12003 عامل مقابل 51 مشروع، تليها كل من المباني و الأشغال العمومية (56 مشروع و 5141عامل)، ثم الصناعة الغذائية، التبغ، الكبريت (32 مشروع و 2582 عامل)، وتأتي بعدها الصناعات الكيميائية، المطاط و البلاستيك (46 مشروع و2066 عامل)، أما باقي الصناعات المعملية فمساهمتها ضئيلة، وهذا ما يؤكد الميزة النسبية لهذه الصناعات لأن الاستثمارات الأجنبية تسعى دائما لتحقيق أقصى ربح ممكن.

7. تحليل الصادرات خارج المحروقات:

من أجل إبراز أهمية السياسات الصناعية يمكن القاء نظرة بسيطة على واقع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، وذلك قصد إعطاء فكرة على حجم الارتباط الوثيق بين الاقتصاد الجزائري وقطاع المحروقات، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): تطور الصادرات الاجمالية للجزائر خلال الفترة 2010-2015

الوحدة مليون دولار

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
صادرات المحروقات	55 527	71 427	69 804	62 960	60 304	35 724
صادرات خارج المحروقات	1 526	2 062	2 062	2 014	2 582	2 063
الصادرات الاجمالية	57 053	73 489	71 866	64 974	62 886	37 787
نسبة الصادرات خارج المحروقات	**2,67%**	**2,81%**	**2,87%**	**3,10%**	**4,11%**	**5,46%**

المصدر:

-CNIS, rapport annuel 2015, Statistiques du commerce extérieurs de l'Algérie, P16 .
-CNIS , série 2005-2015 , Evolution du commerce extérieurs de l'Algérie par groupes D'utilisation, P5.

ويلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن الصادرات خارج قطاع المحروقات لم تتعدى نسبة 6% خلال فترة الدارسة، ونلاحظ كذلك أنها في زيادة مضطردة من سنة لأخرى وإن كانت بنسبة قليلة، وذلك بسب تعافي الاقتصاد العالمي من أثار الأزمة العالمية لسنة 2008، وكذا توجه الحكومة الجزائرية لتنويع مداخيل الدولة من العملة الصعبة من جراء تأثرها من انخفاض أسعار البترول.

اختبار فرضية الدراسة:

إذ تشهد الصناعة الجزائرية حاليا مرحلة تحول عميقة من شأنها إعادة ترتيب وهيكلة القطاع، وذلك بفضل تطبيق استراتيجية وسياسات إنعاش الصناعة، فالجزائر تسعى من خلال ذلك للانتقال من مرحلة غياب التصنيع إلى مرحلة بعث الإنتاج الصناعي بتنمية بعض الصناعات، وقد تم التركيز ضمن الاستراتيجية الجديدة على تنمية بعض الفروع الصناعية مثل الصناعات الصيدلانية، كما أعطى صناع القرار أهمية قصوى لبعض الصناعات الجديدة كصناعات تكنولوجيات الإعلام والاتصال و صناعة السيارات، ويرجع الاهتمام بمثل هذه الصناعات لإدراكهم بمدى ثقل تحمل أعباء التقدم العلمي والتكنولوجي الوارد من البلدان المتقدمة نتيجة تآكل صادراتنا والتي تنحصر في الموارد الطبيعية (المحروقات)، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الموضوعية.

ويمكن تلخيص نتائج السياسات الصناعية ودورها في التنويع الاقتصادي فيما يلي:

رغم بعض النتائج الايجابية التي حققها القطاع الصناعي، فإن نموه يبقى منخفضا جدا مقارنة بالطاقة الكاملة للاقتصاد الوطني، ولاتزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الناتج المحلي الإجمالي، فهو يعاني من عدة صعوبات تجعله غير قادر على التحرك بشكل كاف للاستفادة من نفقات الاستثمار للدولة كما أنه من خلال أداء فروع القطاع الصناعي الجزائري نلاحظ أنه يواجه العديد من التحديات التي ينبغي مواجهتها من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي.

والانفتاح التجاري "المستعجل" كشف النقاب عن ضعف التنافسية التي تعانيها الصناعة الوطنية العمومية فلقد أصبحت خسائر الصناعة لحصتها من السوق معتبرة جدا فبات من الصعب الحفاظ أو تحسين حصتها في السوق المحلي للمنتجات الصناعية، أما غزو الأسواق الخارجية فقد أصبح يشكل هدفا بعيد المنال إن لم نقل مستحيلا.

وإن نجاحه يستلزم تحضير مناخ ومحيط اقتصادي واسع يشمل كل المجالات ذات الصلة بالمخرجات النهائية للمنتج، كإصلاح المنظومة النقدية، المالية والجبائية، إصلاح قطاع التكوين لتأهيل اليد العاملة، إصلاح القطاع المؤسساتي بما يتماشى وقوانين اقتصاد السوق.

قائمة الهوامش:

(1) Sachs and Laski: Industrial Development Strategy in U. N.: Industrialization and Productivity No. 16, P. 37.

(2) Linsel and Sack: Rlation of Industrial Sectoral Plans to National Plans, P. 2.

(3) Hirschman: The Strategy of Economic Development, PP. 183-4.

[4] – إيلي يشوعي، **صناعة لبنان:سياسة خاطئة واستراتيجيه ضائعة**، المركز اللبناني للدراسات، لبنان،1995.

[5] – خليل حسين ، **السياسات العامة** ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، 2006 ، ص18.

[6] – بامخرمة أحمد سعيد ، **اقتصاديات الصناعة**، مرجع سابق، ص 251.

[7] – وليد أحمد صالح العطاس، ، دور السياسات الصناعية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة بسكرة، 2010/2009، ص20.

[8]– زرقين سورية، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، ص109.

[9] – المادة 19 من الأمر (01-03).

[10] – عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو. متوسطية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006 ، ص371.

[11]– بوفليح نبيل، آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005، ص107-111.

– زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2006/2005، ص176.

[12] – حبارك سمير، تطور المديونية الخارجية للدول النامية وتسييرها مع دراسة حالة الجزائر 1990-2000، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001-2002، ص238.

[13]– مصالح رئيس الحكومة، مشروع برنامج الحكومة، الجزائر ماي 2003، ص 41 – 42.

[14]-Bilan du programme de soutien de la relance économique, appui aux réformes,Septembre 2001 à Décembre 2003, P20. http://www.cg.gov.dz/dossiers/plan_relance.htm.

[15]- CNIS, rapport annuel 2015, Statistiques du commerce extérieurs de l'Algérie, P16.

- CNIS , série 2005-2015 , Evolution du commerce extérieurs de l'Algérie par groupes D'utilisation, P5.

[16]– البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة 2005-2009، أفريل 2005، مجلس الأمة، ص 6، 7.

[17]– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.